

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	29-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	With an EGP 7bn Increase - Ministry of Petroleum Owes Governmental Sectors EGP 187bn
PAGE:	08
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Nesma Bayoumi

بارتفاع 7 مليارات

187 مليار جنيه مستحقات «البتترول» لدى الجهات الحكومية

«الكهرباء» و«المالية» تستحوذان على 100 مليار.. وخطة لجدولتها

نسمة بيومي



شريف إسماعيل

مؤخرًا. وأوضحت أن اللجنة لم تتوصل حتى الآن إلى آلية نهائية لحل مشكلة التشابكات المالية بين الوزارات، مؤكدة أنها تكثف عملها حالياً لخلق آليات يمكن من خلالها فض التشابكات وتخفيض حجم مستحقات «البتترول» لدى بقية الوزارات الأخرى. ورغم أن تراكم المستحقات مشكلة تمثل صداماً مزمناً لدى «البتترول»، فإن المصادر أكدت أن الوزارة تتفهم تلك المشكلة، خاصة أن المستحقات مترامية لدى وزارات وجهات تابعة للحكومة، وأن سرعة تسديد تلك المستحقات ستعكس بمردودها الإيجابي على عملية تسديد مديونيات قطاع البترول للشركات الأجنبية. على جانب آخر كشف تقرير حديث، حصلت «المال» على نسخة منه، أن مديونيات الكهرباء لدى وزارتي الكهرباء والمالية تتجاوز 100 مليار جنيه حالياً، موضحاً أن تلك المستحقات نتجت عن التأخر في سداد القيمة الكاملة لإمدادات الغاز والوقود الموزعة لقطاع الكهرباء. وأوضح أن تلك التكلفة تتوزع بين وزارتي الكهرباء والمالية، مؤكداً أن تلك الجهات تبحث حالياً آليات جدولتها تلك المستحقات وتسديدها خلال الفترة المقبلة على دفعات. ولفت التقرير إلى أن مخطط إصلاح منظومة الدعم على 5 سنوات سيسهم في الإسراع بتسديد مستحقات وزارة البترول لدى الجهات الحكومية الأخرى، موضحاً أن الحكومة مستمرة في تنفيذ المخطط، ولا توجد نية لإرجائه أو تأخير تنفيذه. ونوه بأن تلك المستحقات تراكمت على مدار السنوات الماضية، خاصة مع زيادة مسحوبات قطاع الكهرباء من الوقود وحصوله عليه بأسعار تفوق التكلفة الحقيقية أو مثيلاتها العالمية.

كشفت مصادر مسئولة في الهيئة العامة للبترول عن ارتفاع إجمالي مستحقات وزارة البترول لدى الجهات الحكومية الأخرى، بما يتراوح بين 6 و7 مليارات جنيه. وقالت المصادر، في تصريحات خاصة لـ«المال»، إن إجمالي قيمة المستحقات سيتراوح بين 186 و187 مليار جنيه بنهاية العام المالي الحالي، مقابل نحو 180 ملياراً سجلتها بداية الشهر الماضي. وأضافت أن وزارتي المالية والكهرباء تستحوذان على نصيب الأسد من مستحقات قطاع البترول، لافتة إلى أن اللجنة المشكلة لفض التشابكات المالية بين وزارة البترول وغيرها من الوزارات، ما زالت مستمرة في عملها حالياً ولم يتم فضها، كما تم التصريح

مؤخرًا. وأوضحت أن اللجنة لم تتوصل حتى الآن إلى آلية نهائية لحل مشكلة التشابكات المالية بين الوزارات، مؤكدة أنها تكثف عملها حالياً لخلق آليات يمكن من خلالها فض التشابكات وتخفيض حجم مستحقات «البتترول» لدى بقية الوزارات الأخرى. ورغم أن تراكم المستحقات مشكلة تمثل صداماً مزمناً لدى «البتترول»، فإن المصادر أكدت أن الوزارة تتفهم تلك المشكلة، خاصة أن المستحقات مترامية لدى وزارات وجهات تابعة للحكومة، وأن سرعة تسديد تلك المستحقات ستعكس بمردودها الإيجابي على عملية تسديد مديونيات قطاع البترول للشركات الأجنبية. على جانب آخر كشف تقرير حديث، حصلت «المال» على نسخة منه، أن مديونيات الكهرباء لدى وزارتي الكهرباء والمالية تتجاوز 100 مليار جنيه حالياً، موضحاً أن تلك المستحقات نتجت عن التأخر في سداد القيمة الكاملة لإمدادات الغاز والوقود الموزعة لقطاع الكهرباء. وأوضح أن تلك التكلفة تتوزع بين وزارتي الكهرباء والمالية، مؤكداً أن تلك الجهات تبحث حالياً آليات جدولتها تلك المستحقات وتسديدها خلال الفترة المقبلة على دفعات. ولفت التقرير إلى أن مخطط إصلاح منظومة الدعم على 5 سنوات سيسهم في الإسراع بتسديد مستحقات وزارة البترول لدى الجهات الحكومية الأخرى، موضحاً أن الحكومة مستمرة في تنفيذ المخطط، ولا توجد نية لإرجائه أو تأخير تنفيذه. ونوه بأن تلك المستحقات تراكمت على مدار السنوات الماضية، خاصة مع زيادة مسحوبات قطاع الكهرباء من الوقود وحصوله عليه بأسعار تفوق التكلفة الحقيقية أو مثيلاتها العالمية.